العلاقات الخليجية الهندية وأبعادها الإستراتيجية
"المحددات، والسياقات، والقضايا الراهنة"

Gulf-Indian Relations and Their Strategic Dimensions
"Determinants, Contexts, and Current Issues"

د. طالب عبد الجبار الدغيم
TALEB ABDUL JABAR ALDUGHIM
Taleb.doghim@gmail.com

ملخص البحث:

ظلت منطقة الخليج العربي على ارتباط تاريخي وثيق بالهند، واحتفظت الهند برؤية إستراتيجية تجاه منطقة الخليج العربي؛ نظراً للارتباط المجالي الجغرافي والسكاني والتجاري والأمني، وتعمقت العلاقة مع الطفرة النفطية وتدفق العمالة الهندية لمنطقة الخليج العربية والتنافس الدولي عليها. ومقابل ذلك، يبرز الاحتياج الخليجي للأيدي العاملة الهندية الماهرة والرخيصة والتكنولوجيا الهندية المنافسة بالسوق العالمية، وهذا ما دعمته حكومات الهند، وأسس لعلاقة تكاملية بين الطرفين.

ABSTRACT :

The Arabian Gulf region has maintained a historically close connection with India, which, in turn, has upheld a strategic vision towards the Gulf. This is due to the geographic, demographic, trade, and security linkages between the two regions. The relationship deepened further with the oil boom and the influx of Indian labor into the Gulf, alongside growing international competition over the region. Conversely, the Gulf's need for skilled and affordable Indian labor, as well as India's globally competitive technology, has strengthened this connection. This dynamic, supported by successive Indian governments, has fostered a complementary relationship between the two sides.

مقدمة

اتسمت العلاقات التاريخية بين الخليج العربي والهند، بأنها علاقات سلمية، ذات طابع تجاري وثقافي واجتماعي، فرضها عامل القرب الجغرافي والتبادل التجاري السلعي، وكذلك الهجرات والتنقلات السكانية بين المنطقتين في مراحل الحروب وتبدل الظروف الأمنية والمعيشية، فضلاً عن العامل الديني، نتيجة وفود أعداد كبيرة من الحجيج الهنود إلى الحجاز لأداء فريضة الحج منذ قرون. ولكن تلك العلاقات تعمقت أكثر مع انهيار السيطرة العثمانية على منطقة الخليج العربي ووصول الأوروبيين إليها، وتزايد الاهتمام الكبير لبريطانيا العظمى في الخليج، وتوقيعها معاهدات الحماية مع مشيخاتها في القرن التاسع عشر الميلادي، واتساع نفوذ شركة الهند الشرقية الإنجليزية. ومع تحول الخليج العربي إلى حلقة وصل إستراتيجية محورية لبريطانيا مع مستعمراتها في الهند وبلدان جنوب شرق آسيا، اعتمدت بريطانيا على الهنود في الخليج كرعايا بريطانيين، حماية لمصالحها ونفوذها بشكل أساسي آنذاك.

وبعد حصول الهند ودول الخليج العربي على الاستقلال الوطني عن بريطانيا في النصف الثاني من القرن العشرين، اتخذت العلاقات الخليجية الهندية أشكالاً جديدة على أساس المصالح البينية (السياسية والأمنية والاقتصادية) بينهما؛ ففي الوقت الذي اتسع فيه التنافس الإقليمي والدولي على منطقة الخليج العربي، ونشبت الأزمات في الخليج خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين، سواء في حرب الخليج الأولى وغزو العراق للكويت أو حرب الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها على قوى الإرهاب وانعكاس ذلك على المملكة العربية السعودية ودول الخليج، بدأت الهند باستراتيجية جديدة لتكون لاعباً فاعلاً ومؤثراً في الإقليم، وأصبح الميدان الاقتصادي من أهم الميادين في نمو العلاقات الهندية الخليجية.

تعد الهند من القوى الدولية الصاعدة التي ينتظر أن يكون لها دور مستقبلي كبير في ظل عالم متعدد القطبية سريع التحول والتغيير، وتأرجح النفوذين الأمريكي والصيني العالميين، كما أن للهند طموح في التوغل الاقتصادي والعسكري في دول الخليج، زد على ذلك احتياجها الكبير لإمدادات الطاقة النفطية والغازية، حتى بلغ أكثر من نصف استيرادها من النفط والغاز من الخليج العربي عام ٢٠١٦ (Kadira, ٢٠١٧., p.٧)، ومقابل ذلك تتمتع منطقة الخليج العربي بأهمية جيواستراتجية واقتصادية، كونها مصدر للطاقة، وتتوسط خطوط الملاحة والتجارة الدولية، ولها تأثير في معظم التطورات السياسية والاقتصادية التي يشهدها الشرق الأوسط والعالم، وأضف إلى

ذلك الاحتياج الخليجي للأيدي العاملة الهندية الماهرة والرخيصة والتكنولوجيا الهندية المنافسة بالسوق العالمية، وهذا ما دعمته حكومات الهند، وأسس لعلاقة تكاملية بين الطرفين.

وشكلت إستراتيجية الهند في التوجه غرباً للبحث عن مصادر الطاقة، حيث يوفر بترول الخليج احتياجات الهند الخارجية من النفط، وكذلك العمالة الهندية، والمنافسة مع الفاعلين الدوليين، حيث مثل دخول الصين (المنافس التقليدي للهند) إلى الخليج تحدٍ كبير حتى للإدارة الأمريكية. كما أن دول الخليج العربي انتهجت خطط لموازنة سياساتها مع الغرب، وذلك في التوجه شرقاً، بسبب تغير قواعد اللعبة واختلال البيئة الأمنية في مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١. وبالتالي، فإن الاحتياج الاستراتيجي المتبادل (Strategic Need Mutual) بين الهند ودول الخليج العربي، وإدراك الطرفين المشترك لأهمية التعاون الإستراتيجي ومكانة الطرف الآخر واحتياجه له (عرفة، ٢٩ يونيو ٢٠٠٩، ص. ص ١٣ – ١٤)، هو ما كان له الأثر في التأسيس لبيئة التعاون والشراكة بين الخليج العربي والهند في الوقت الراهن.

إشكالية الدراسة

تحاول هذه الدراسة فهم طبيعة العلاقات الخليجية الهندية وتفسير تغيراتها التاريخية، وتهتم بصورة أساسية بتسليط الضوء على مرحلة مهمة من مراحل تلك العلاقات سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وديموغرافياً في وقتنا الراهن. لذلك تطرح الدراسة سؤالاً رئيسياً وهو: **كيف يمكن تفسير طبيعة ومحددات العلاقات الخليجية الهندية في الفترة الراهنة؟**

وللإجابة عن هذا السؤال الرئيسي، نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية، وهي:

- كيف يُمكن إدراك وفهم السياق التاريخي والفلسفي لتطور العلاقات بين الخليج العربي والهند؟
- ما المحددات الأساسية الضابطة للعلاقات الخليجية الهندية في الفترة الراهنة؟
- ما أبرز الاتفاقات والتفاهمات الاقتصادية والأمنية بين دول الخليج العربي والهند؟
- ما هي اتجاهات السياسة الخارجية الهندية الراهنة للتقارب مع دول الخليج العربي؟
- ما مدى إسهام الجالية الخليجية في الهند والجالية الهندية في الخليج العربي في التعاون الخليجي الهندي؟
- ما هي تحديات ورهانات العلاقات الخليجية الهندية على ضوء الإمكانيات والفرص المتاحة لكلا الطرفين؟

فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية بحثية أساسية، وهي: أن إدراك دول الخليج العربي والهند لحاجة الطرفين إلى زيادة التقارب وتوسيع الشراكة الأمنية والاقتصادية له دور في تخفيف الأزمات وتحقيق المصالح الأمنية والاقتصادية للطرفين.

أهدف الدراسة:

١.فهم طبيعة العلاقات الهندية الخليجية ضمن سياق العلاقات الدولية وتشابكاتها المتنوعة.

٢.تقديم تحليل معمق لتطور هذه العلاقات وتحديد العوامل المؤثرة فيها عبر المجالات السياسية، الاقتصادية، الثقافية، والأمنية.

٣.استشراف الأبعاد الاستراتيجية المستقبلية للعلاقات بين الهند ودول الخليج، بما يساهم في فهم أدوارها وتأثيراتها على الساحة الإقليمية.

٤.إثراء المكتبة الأكاديمية ببحث رصين يستفيد منه الباحثون والطلاب الجامعيون في الاطلاع والتحليل والنقد.

٥.تسليط الضوء على أهمية التعاون الهندي الخليجي وأثره على الاستقرار والأمن الإقليميين.

منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي الوصفي الذي يركز على تحليل المصادر الأساسية لفهم مسار العلاقات الخليجية الهندية وتطورها عبر الزمن. يتعدى هذا المنهج مجرد وصف الظواهر ليشمل تفسير العوامل التي أثرت في هذه العلاقة، وتحليل الأبعاد السياسية، الاقتصادية، الثقافية، والأمنية التي أسهمت في تطورها. كما يهدف إلى تقديم قراءة متعمقة لواقع العلاقات الراهن، وبيان العوامل التي شكلت سياستها الحالية وتوجهاتها المستقبلية.

تقسيم الدراسة

تنظر هذه الدراسة في تطور السياسة الهندية تجاه منطقة الخليج العربية من بداية الألفية الثالثة الميلادية، وتسعى إلى استقصاء القوى المحركة والطابع الفريد للأهمية التي تبديها سياسات الهند الخارجية تجاه المنطقة. تتناول في المحور الأول: التطور التاريخي للعلاقات الخليجية الهندية حتى

أواخر القرن العشرين، وفي المحور الثاني: تبحث في طبيعة وأبعاد العلاقة سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وأمنياً وثقافياً. فيما تتناول في المحور الثالث: تحديات ورهانات العلاقة الخليجية الهندية الحالية والمستقبلية في ظل المتغيرات السياسية والأمنية والاستقطاب والتنافس الدولي في مناطق الشرق الأوسط وشرق أفريقيا وجنوب شرق آسيا.

أولاً: التطور التاريخي للعلاقات الهندية الخليجية

فرض التموضع الإستراتيجي المتميز لمنطقة الخليج العربي، واتساع الحركة التجارية والملاحية والاستعمارية بين الغرب والشرق، طبيعة وشكل العلاقات بين الخليج العربي والهند لعدة قرون، وقد ساهمت عوامل عدة في تنامي هذه العلاقة، ضمن مراحل مختلفة يمكن التطرق لها كالتالي:

١. المشترك الجغرافي والتاريخي بين الخليج العربي والهند

ذُكرت الهند في كتب الرحالة والمؤرخين العرب، ومثَّل كتاب "المسالك والممالك" لابن خرداذبه في منتصف القرن الثالث الهجري –التاسع عشر الميلادي– أول كتاب بالعربية ذكر أحوال الهند وجغرافيتها وأوضاعها السياسية والاجتماعية، والدينية في فترة حكم الخليفة العباسي أبو العباس أحمد المعتمد على الله (الندوي، ٢٠٠٨، ص ٤٢ –٤٤). وذكر المؤرخون بأن سليمان التاجر هو أول تاجر عربي سافر إلى الهند، وصدرت رحلته "سلسلة التواريخ" في باريس عام ١٨١١م (الندوي، ص ٤٤).

كما وتحدث المؤرخ علي عفيفي في دراسته عن العلاقات الهندية الخليجية، بأن جذور العلاقات بين الخليج العربي والهند تمتد في أعماق التاريخ، وقد دلت الدراسات الأثرية أن تلك العلاقات ترجع إلى ما قبل الميلاد بمئات السنين، فقد كان هناك روابط تجارية جمعت بين حضارة الإندوس وبلاد الرافدين. ووثق الشعر العربي القديم قِدَم علاقة العرب بالهند، واتصالهم بها وتبادلهم المنتوجات معها، فهم أعجبوا ببضائعها من السيوف والحرير والبخور والطيوب والأحجار الكريمة والتوابل، حتى أن كثير من العرب القدامى سمى السيوف وأسماء البنات باسم "المهند وهند" (عفيفي، أغسطس ٢٠٢٠، ص ٥)؛ لشدة إعجابهم بعالم الهند وأسراره.

وعثر علماء الآثار على أدلة بوجود روابط تجارية بين حضارة هارابان وحضارة دلمون في الخليج، كما أن بعض المواقع الأثرية في الشارقة توضح الروابط القديمة بين شبه جزيرة الهند وشبه الجزيرة العربية، وقيل: إن نظام كتابة الأرقام العشرية المستخدم في الهند انتشر من خلال الحضارة العربية،

وهذا من دلائل قدم الترابط التاريخي بين العرب والهند عبر الخليج العربي (مهند النداوي، ٢٠١٧، ص ١٧ – ١٩).

لقد عرف العرب الهند (بلاد السند عند العرب القدامى) باعتبارها أرضاً للعجائب وللرومانسيات المتصلة بركوب البحر وبقصص السندباد البحري التي لم تزل حاضرة في المخيال العربي حتى وقت قريب. كما أن هذه الأواصر تعاظمت بشكل كبير، متجايلة مع يقظة الاهتمام بالتجارة لدى الملاحين والمغامرين العرب، خصوصاً في سواحل عمان، والتي اشتهرت بريادة مثل هؤلاء الرجال الذين ركبوا البحر نحو شبه القارة الهندية وجزرها بحثاً عن منتجات الهند، ليس ذلك فقط، بل إن مدن الخليج الساحلية ابتداء من البصرة وانتهاء بمسقط جنوباً، تزخر بعلامات ذات أصول هندية، خصوصاً في حقول التجارة والصيد وصناعة السفن، ومن ناحية ثانية لم تزل المدن الهندية حتى اللحظة تزخر بآثار العلاقات القديمة مع الخليج، منذ انتشار الإسلام الواسع هناك، وكما تعكس اللغتان الهندو Hindu والأوردية Urdu التأثر الواضح جداً بالثقافة العربية عبر المفردات المستعارة التي يمكن أن تتجاوز الـ ٥٠ % من مفرداتها، فإن تعابير من نوع لؤلؤ البصرة للإشارة إلى أفخر أنواع اللؤلؤ الذي تتخصص بإنتاجها مدينة حيدر أباد بإقليم الدكن الهندي، إضافة إلى اسم عقيق اليمن الشائع هناك، تدل على العمق التاريخي للروابط بين المنطقتين (الدعمي، إبريل ٢٠٠٥، ص ٣١).

وقد ازدهرت العلاقات الحضارية (التجارية والثقافية والدينية) بين شبه الجزيرة العربية والهند مع حركة الفتح الإسلامي في القرن السابع الميلادي. وفي نهايات القرن الخامس عشر الميلادي، تراجعت العلاقات في زمن الهيمنة البرتغالية على المحيط الهندي، وعادت تلك العلاقات من جديد مع شركة الهند الشرقية الإنجليزية في القرن السابع عشر (عفيفي، ص ٥ –٦)، نظراً للواقع الجديد الذي رسمته بريطانيا لعلاقة المنطقتين بما يحقق مصالحها الإستراتيجية ويحمي طرق مستعمراتها بالشرق.

٢. العلاقات الخليجية – الهندية حتى بدايات القرن الحادي والعشرين

كانت بداية عملية التواصل والاحتكاك الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والعسكري بين الخليج العربي والهند، حسب ما ذكرتها المصادر التأريخية، قد مرت بعد مراحل وشملت عدة نواحي، وهي:

-**في المجال الاقتصادي:** أثرت عملية التبادل التجاري في استمرارية التواصل الحضاري؛ حيث تشير المصادر التأريخية إلى هجرة أهل الخليج إلى الهند طلبًا للتجارة، وجلب البضائع والسلع الهندية، وتصريف منتوجات أهل الخليج. وكانت الهند آنذاك من أهم الوجهات لتجار البصرة،

وعمان، وسيراف، ووصلت السفن العربية إلى منطقة سندان بالهند، وسرنديب، حسب ما يشير إلى ذلك النص الآتي، الذي يعود إلى القرن الرابع الهجري: "ومن اكترى رجلا يحمله (من عمان) ومتاعاً له في سفينة إلى سرنديب" (السعدي، ط١، ٢٠٢٠، ٣٢٤). وفي عام ١٥٧٤ كتب الرحالة الهولندي (راوولف ليونهارت) أثناء زيارته المنطقة أن خمسة وعشرين سفينة وصلت إلى البصرة من الهند محملة بمختلف البضائع. وكانت مدينة سوارت في الهند من أهم المدن الهندية التي تُجلب منها البضائع إلى الخليج العربي (فالح الحمدي، ٢٠٠٢، ص ١٥٤، ١٥٧).

-**في المجال الاجتماعي:** هاجر عدد من أبناء الخليج إلى الهند واستقروا فيها، وقد أشارت كتب الرحلة والنوازل الفقهية عن خروج بعض العرب الخليجيين إلى الهند وعدم عودتهم إلى بلدانهم الأصلية، ويشير إلى ذلك النص الآتي عن رجل "غاب عن المصر (عمان) سنين كثيرة مسافراً إلى الهند"(البوسعيدي، ١٩٨٤م، ج٦، ص٢٧٦). فقد أشارت بعض المصادر العُمانية المبكرة إلى هجرة مجموعات كبيرة من أهل عمان؛ هربًا من القحط والجفاف. وهذا الأمر لم يقتصر على هجرة أبناء الخليج، بل إن بلدان الخليج وموانئها، استقبلت مجموعات بشرية من الهند فرضتها ظروف اجتماعية أو معيشية، وعندما استقرت بسواحل الجزيرة العربية، اندمجت مع أهلها لغوياً واجتماعياً وثقافياً ودينياً وقيمياً (السعدي، ص ٣٢٥).

-**في المجال السياسي والعسكري:** ظل أئمة عمان وسلاطينها حتى النصف الأول من القرن العشرين، يعتمدون في قواتهم على مقاتلين هنود (مرتزقة)، واستخدموهم حراساً في الموانئ ومقرات الحكم. ومن حيث الاحتكاك العسكري المباشر، فلم تشر المصادر التأريخية إلى حالات واضحة، عدا بعض الحوادث الهامشية، ومنها ما كانت تقوم به بعض البوارج الهندية من قطع سبل البحر وطرقه، لاسيَّما الطرق التي كانت تربط الهند والبحر الأحمر والساحل الشرقي لأفريقيا، ووصل الأمر لدرجة وصف فيها الشيخ خميس بن راشد العبري عام ١٨٥٤ بأن الهنود الموجودين في الجزيرة العربية، هم أناس أنزلهم الله تعالى لحوائج الإسلام ولا خوف ولا فزع منهم، وأنهم لا يحملون سلاحًا (السعدي، ص ٣٢٥ – ٣٢٦).

إذن؛ ثمة علاقات عسكرية ضاربة بجذورها بين العُمانيين والهنود في حكم أئمة دولة اليعاربة، ومن بعدها دولة البوسعيد، ولقد تمثلت تلك العلاقات في مساهمة سكان الهند في قوات عمان المسلحة منذ حكم الإمام سيف بن سلطان الثاني وطوال تاريخ دولة البوسعيد ابتداءً من فترة حكم الإمام أحمد بن سعيد وحتى قام السلطان قابوس بن سعيد بعملية تعمين الجيش في البلاد منذ وصوله للعرش في يوليو ١٩٧٠م (سعد، ط١، ٢٠١١، ص ٣٧٣ – ٣٧٧).

وفي مرحلة الحماية البريطانية لمنطقة الخليج في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، كانت الجاليات الهندية في الخليج، تمثل أذرعاً بريطانية، استغلت الأخيرة وجودها، وسيَّرتها خدمة لمصالحها، وتمكنت من خلالها من التدخل في الشؤون المحلية لبلدان الخليج العربي (السعدي، ص ٣٧٧). وقد عمد المسؤولون البريطانيون في الخليج العربي إلى توثيق الصلات مع أفراد الجالية الهند في كل مرة كانوا يرون حاجة إلى ذلك، فعندما يزور مسؤول بريطاني الخليج، أو يجول جولات داخلية، يطلب من الهنود مرافقته، أو الالتقاء بهم (القاسمي، ط١، ١٩٩٦م، ص ٢٨٠، ٢٩١).

وبلغ التدخل البريطاني لحماية الهنود في الخليج ذروته في المعاهدة التي عقدت بتاريخ ١٩ آذار/ مارس ١٨٩١ (معاهدة الصداقة والملاحة والتجارة بين بريطانيا ومسقط)، وتضمنت كل العناصر اللازمة لحماية الرعايا الهنود في عُمان أولاً، ثم بقية أنحاء الخليج أيضاً. ومنحت تلك المعاهدة الرعايا الهنود امتيازات في التجارة والملاحة وحرية الحركة الاقتصادية بالمساومة والشراء والمقايضة والبيع في كل أنواع السلع مستوردة أو محلية والسماح لهم بتملك الأراضي والمنازل، وحقوق الإيجار والشراء للمنازل والمخازن والمحال التجارية والأراضي (القاسمي، ص ٦٢ – ٦٣.).

وجدت الجاليات الهندية في الخليج العربي في الوصاية البريطانية مصلحتها المشتركة آنذاك، حيث دفعت بتجارتهم إلى النمو والازدهار على حساب التجار العرب والفرس، فلم يكن الهنود في عهد السلطان العُماني تركي بن سعيد أواخر القرن التاسع عشر الميلادي يدفعون الضرائب، بل كانوا يتهربون من تسديد الأقساط المالية المستحقة؛ بحجة الحماية البريطانية، وحاول السلطان تركي بن سعيد أن يضع حدًا لهذا الأمر، وطالب أن يكون الهنود رعاياه، وتشملهم قوانينه المحلية، ولكنه تراجع عن هذا المطلب أمام ضغط من الوكيل السياسي في مسقط (القاسمي، ص ٣١٢). وفي عام ١٩٢٠م، لم يتمكن حاكم البحرين من رفع الضرائب الجمركية، واحتج الهنود على هذا الإجراء، وحاول المقيم السياسي في بوشهر أن يضغط على أمير البحرين، وعندما أصر الأمير على موقفه، عمد إلى إثارة الاضطرابات الطائفية فيها (السعدي، ص ٣٤٠).

خلق الوجود البريطاني في الخليج العربي وضعاً سياسياً ومناخاً مناسباً لتطوير العلاقات الخليجية الهندية، حيث قام الهنود بدور الوكلاء التجاريين للشركات الأوروبية وخاصة الإنجليزية في مختلف مناطق الخليج، ولعبوا دور الرأسماليين في مشيخاته في زمن اللؤلؤ؛ فهم كانوا الطواويش (تجار اللؤلؤ)، وبقي دورهم كتجار ومقرضين حتى مطلع أزمة الكساد الاقتصادي الكبير لعام ١٩٢٩ وظهور

اللؤلؤ الصناعي المستزرع في اليابان، حيث انهارت تجارة اللؤلؤ وتقلص نفوذ وثراء التجار الهنود الكبار في الخليج (عفيفي، ص ٣ – ٤).

وبعد ذلك، أثر ظهور البترول في العلاقات الخليجية الهندية في ناحيتين: الأولى: نوع جماعة التجار الهنود الذين عاشوا قبل البترول وسايروا تطوراته. والثانية: ظهور مجموعة جديدة من الهنود المتعلمين المهنيين، وأصرت الحكومة البريطانية في اتفاقاتها على أن يكونوا جزءاً من الطبقة العاملة في الشركات البترولية الجديدة؛ ذلك بسبب السياسة البريطانية التي كانت تعمل على ربط منطقة الخليج بالهند (القاسمي، ص ١٦٣ – ١٦٤).

كان للجالية الهندية دور فاعل في الحياة الاقتصادية الخليجية؛ ففي عُمان مارس الهنود المهن والحرف والأعمال التجارية العديدة؛ إذ كانوا وكلاء للسفن التجارية الأوروبية، واحتكروا عملية إدارة الجمارك حتى النصف الثاني من القرن العشرين، فقد عين السلطان سعيد بن تيمور (ت:١٩٧٢م) مسؤولًا هنديًا لإدارة جمارك مسقط في عام ١٩٣٩م (القاسمي، ص ١٠٩ – ١١٠). وامتهن الهنود المتاجرة ببعض المواد الغذائية؛ ففي عام ١٩٠٥م كان في مدينة صحار سبعة دكاكين للهنود، وفي مدينة السيب ثمانية، وكانت هذه المحلات التجارية يباع الأرز والقمح والبن، والأقمشة. ومارس الهنود تجارة اللؤلؤ والذهب والفضة، واشتغل الهنود في مهنة الوراقة؛ فقد كانوا يبيعون حتى الكتب (السعدي، ص ٣٣٠ – ٣٣١). كما كان لهم دور بارز في تجارة الأسلحة، فقد كان التاجر الهندي (راتسي بورشوتم) من أهم تجار السلاح في عمان والخليج، وامتهن هذه التجارة في مسقط عشرون تاجراً من الهنود، وكانت لهم علاقات مع شركات بيع السلاح العالمية مثل (شركة شوارت، وهامر اللندنية Hammer). (السعدي، ص ٣٣١).

اختلفت الحال بعد اكتشاف البترول، حيث ارتفع عدد الهنود في الخليج، وظهر الهنود في وظائف عدة، سواء أكانوا عمالاً أو طباخين وفنيين وموظفين في شركة نفط الكويت؛ فبلغ عدد الهنود العاملين في مجال النفط عام ١٩٣٩م (٧٥) من أصل (٢٩٣) موظفاً هندياً. وارتفع كذلك عدد الهنود في قطر؛ فقد كان عدد العاملين في شركة بترول قطر عام ١٩٤١م (٢٨) هنديا، من مجموع موظفي الشركة البالغ عددهم (٣٠٠) موظفاً (القاسمي، ص. ص ١٦٥، ١٨٨).

وتمكن العمال الهنود من الاستحواذ على الكثير من المهن عدا المواد السلعية الاستهلاكية الغذائية، بل الكمالية والأساسية معاً، مثل صياغة الذهب والفضة، وعملوا خبراء في صك العملات منذ القرن الثامن عشر الميلادي (عبيدان، ١٩٨٥م، ج١، ص ٥١)، واحتكروا إدارة الجمارك، والوساطة

التجارية، وتاجروا في المحرمات شرعًا وعرفًا؛ وذلك عن طريق تعاملهم بالربا، ومواد التدخين مثل البنج والتتن، فأوقعهم ذلك في صدام مع قيم المجتمع أحيانًا كثيرة؛ إذ يقول النص: "إذا وجد عند...البانيان –الهنود– أو غيرهم تتنا أو بنج يجوز إتلافه وحبسهم" (عبيدان، ج٢، ص ١٧٦)، ومارسوا الوساطة بين الهند ومنطقة الخليج العربي "كان الناس يرسلون الدراهم لشراء العبيد من الهند أو غيرها" (البوسعيدي، ج١٢، ص. ص ٢٣٧–٢٣٨)، وسعوا إلى التهرب من الضرائب، والتحايل على القوانين المحلية، وبخاصة بعد أن أصبحوا رعايا بريطانيون (السعدي، ص ٣٣٦). .

ثانياً: الرؤية الإستراتيجية الهندية في علاقاتها مع دول الخليج العربي وأبعادها

كانت وما تزال منطقة الخليج العربي من أكثر المناطق الحيوية التي شكلت أهمية كبيرة في الإستراتيجية الهندية الراهنة، حيث أدركت الهند كغيرها من القوى العالمية الصاعدة أهمية الخليج، لما يحتويه من موارد طبيعية وسوق كبير لاستيعاب المنتجات والعمالة الهندية، مضافاً إليها الموقع الإستراتيجي والتنافس العالمي عليه (خزار، ٢٠١٤، ص. ص ٢٣ – ٣٥). وقد عبر عن هذه الأهمية رئيس الوزراء الهندي الأسبق (مانموهان سينغ) حين قال: "لم يعد الخليج مجرد منطقة هامة على الساحة الدولية فحسب، ولكنها ربما أصبحت أكثر المناطق أهمية" (خزار، ٢٠١٤، ص ٣٥).

١. البراغماتية والانفتاح الاقتصادي في العلاقات الاقتصادية الخليجية الهندية

إن ما وصلنا إليه من إحصاءات ونصوص اتفاقات بين دول الخليج العربي والهند في مطلع القرن الحادي والعشرين، يؤكد أن مفتاح العلاقة الثنائية بين الطرفين هو التعاون في قطاع الطاقة، نظرًا لسرعة نمو الاقتصاد الهندي، إذ تعتبر الهند ثالث أكبر مستورد للنفط بعد الولايات المتحدة الأميركية والصين، كما تعتمد الهند على استيراد أكثر من ثلث احتياجاتها من النفط من السعودية والإمارات والكويت، وأكثر من ثلثي احتياجاتها من الغاز الطبيعي من دولة قطر. وبحلول عام ٢٠١٦، أتى أكثر من نصف واردات الهند من النفط والغاز من دول مجلس التعاون الخليجي (كديرا بثياغودا، فبراير ٢٠١٧، ص ٧).

كذلك، ونظرًا لرخص العمالة الهندية ومهارتها، فإن الشركات الخليجية وجدت في الهند فرصًا استثماريةً كبرى، خصوصًا في قطاعات مثل التكرير والبتروكيماويات، وقد قامت الهند بتفعيل تواصلاتها الدبلوماسية مع دول الخليج لزيادة حجم التبادل التجاري (التميمي، إبريل ٢٠١٦م)، وهذا ما ترجمته معظم زيارات مسؤوليها الهنود لدول الخليج العربي أو العكس.

وتعد دول الخليج العربي أكبر شريك تجاري للهند، حيث بلغت قيمة التبادل التجاري بينهما ١٢٠ مليار دولار تقريباً (عفيفي، ص ٩)، حيث تزايدت الاستثمارات الخليجية في الهند منذ تسعينات القرن العشرين، ففي سياق ما اتبعته الهند من سياسة إصلاح اقتصادي بدأت بها منذ عام ١٩٩١م، ارتكزت على فتح معظم القطاعات أمام الاستثمار الأجنبي بعد أن كانت هذه الاستثمارات ضيقة، وهو ما ترافق مع النمو في القوة التكنولوجية للشركات الهندية وصادراتها العالمية (تكنولوجيا المعلومات والتقنية العالية)، وفي نهاية عام ٢٠٠٤ كانت الهند قد وقعت على اتفاقية استثمار ثنائية، منها اتفاقيات مع ثلاث دول خليجية؛ وهي (عمان عام ١٩٩٧ وقطر عام ١٩٩٩ والكويت عام ٢٠٠١)، وكذلك ٤١ اتفاقية متعلقة بالازدواج الضريبي واحدة مع عمان في ١٩٩٧ وثانية مع قطر عام ١٩٩٩م. وتعد المملكة العربية السعودية من أكبر الدول الخليجية استثماراً بالهند، تليها الإمارات ومن ثم الكويت ثم عمان ثم قطر والبحرين (عرفة، ص ٦٤ – ٦٥). وتتنوع الاستثمارات الخليجية المباشرة في الهند ما بين مشروعات عدة تتمثل في الاستثمار في قطاع النقل الجوي والسياحة، فضلاً عن الاستثمار في قطاع النفط والغاز، بما في ذلك حصيلة التكرير والمجمعات البتروكيماوية (عرفة، ص ٦٦).

وتكشف الأرقام العلاقات الاقتصادية الخليجية الهندية، فمع بداية عام ٢٠٠٠. شهدت التجارة بين دول الخليج العربي والهند زيادة كبيرة (قومار، فبراير ٢٠١٨م، ص ١١ – ١٢). وفي أغسطس ٢٠٠٤ تم التوقيع على اتفاق حول الإطار العام للتعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي والهند، وبمقتضاه تم الإعلان عن بدء المفاوضات النهائية حول منطقة التجارة الحرة في يناير ٢٠٠٦. وتشكلت لجنة للترابط التجاري ركزت على اكتشاف سبل التعاون في مجالات النفط والغاز والبتروكيماويات والأسمدة والسياحة والبنوك وتفادي الازدواج الضريبي (عرفة، ص ٦٢).

وفي عام ٢٠٠٥، وقعت كل من شركة آرامكو السعودية وشركة النفط الهندية اتفاقية تعاون مشترك حول تقييم فرص التعاون المستقبلية بينهما في مجال أعمال الأبحاث والتطوير المتعلقة بالبترول والاستغلال التجاري لأي تقنيات جديدة قد تسفر عن ذلك، وتدعو الاتفاقية إلى التعاون في مجالات تطوير تقنيات إنتاج الوقود النظيف، وتحسين عمليات التكرير، والحد من تآكل المعدات، وكذلك وضع أساليب مبتكرة للمعالجة البيئية (عرفة، ص ٦١).

وأسهمت الشركات الهندية في حوالي ٨٢ مشروعاً مشتركاً في المملكة العربية السعودية في مجالات عدة، إما بملكية هندية كاملة أو كمشروعات مشتركة. وفي أبريل عام ٢٠٠٥ منحت الحكومة

السعودية ترخيصات لعدد ٤٢ مشروعاً استثمارياً هندياً، وذلك لاستثمار ٥٦.٢ مليون دولار في ٤٠ مشروعاً سعودياً. كما أنشأت شركة أرامكو السعودية مؤخراً مشاريع استثمارية في قطاع التكرير داخل الهند انطلاقاً من فكرة التعاون بين منتجي ومستهلكي النفط "أمن الإمدادات وأمن الطلب"، وفي عمان، قامت شركات هندية بإنشاء عدة مكاتب لها في السلطنة، كما تلقت الأخيرة في أغسطس ٢٠٠٠ موافقة من قبل الحكومة الهندية لإنشاء مصنع مشترك عماني هندي لإنتاج الأسمدة تمتلك عمان ٥٠ % منه. وتبلغ تكلفة المشروع أكثر من مليار دولار، أما المشروعات البحرينية الهندية المشتركة فتعود إلى بداية عقد الثمانينات من القرن العشرين، وبنهاية عام ١٩٨٦ كانت الهند قد أسست ثلاثة مشروعات في البحرين، وما يزال عدد كبيرة من المشروعات قيد التأسيس (عرفة، ص ٦٦).

تضاعف حجم التجارة البينية بين دول الخليج العربي والهند قرابة الثلاثة أضعاف بين عامي ٢٠٠٦ – ٢٠١٥، وغدت الهند الشريك التجاري الأهم لدول الخليج بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٥، فقد وصل حجم التبادل التجاري إلى ١٣٧.٧ مليار دولار بعد أن كان نحو ٥.٥ مليار دولار عام ٢٠٠١ (بثياغودا، ص ٧). ومقابل ذلك، استقبلت أسواق دول الخليج نحو ١٦% من إجمالي الصادرات الهندية عام ٢٠١٥، رغم هذه النِسب، فإن الميزان التجاري يميل بشكل كبير لصالح دول الخليج بسبب استيراد الهند كميات كبيرة من النفط الخام والغاز الطبيعي. واستمر نمو التجارة الثنائية الهندية السعودية منذ عام ٢٠٠٦ ليصل إلى أعلى مستوياته في عام ٢٠١٣ – ٢٠١٤ بمقدار ٤٨ مليار دولار أمريكي، ولكنه انخفض مع انخفاض أسعار النفط الدولية وتباطؤ التجارة العالمية ليهبط إلى ٢٦ مليار دولار أمريكي عام ٢٠١٥ – ٢٠١٦ (قومار، ص ١٩ – ٢٠).

وشهدت عدد من الشركات الهندية النشطة في السعودية زيادة في السنوات الخمس الأخيرة، مع إنشاء كثير منها لشراكات مع المؤسسات السعودية في قطاعات الصحة والصيدلة والتعليم والعقار والبناء والتجزئة والتصنيع والتصدير والاستيراد وتقنية المعلومات. وفتح مكتب تاتا للخدمات الاستشارية فرعاً له في الرياض تديره النساء كلياً، في حين استطاعت شركة لارسن وتوبرو الحصول على عقود قطار الأنفاق. وعلى الجانب السعودي استطاع عملاق البتروكيماويات إنشاء مركز أبحاث وتطوير في بانجالور عام ٢٠١٣ واستثمار ١٠٠ مليون دولار أمريكي (قومار، ص ٢٢).

وتعد الإمارات ثالث شريك تجاري للهند في العالم بعد الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وتبلغ الاستثمارات الإماراتية في الهند نحو ٨ مليارات دولار، فيما يتوقع أن تتجاوز استثمارات الشركات

الهندية في الإمارات ٥٥ مليار دولار. كما تبلغ الجالية الهندية في الإمارات الأكبر نحو ٢.٦ مليون عامل، وتقوم بتحويل نحو ٨ مليارات دولار سنوياً (Gulf News, August ١٣, ٢٠١٥). ولضمان الاحتياطات الإستراتيجية من الطاقة للهند، بدأت شركة نفط أبو ظبي الوطني المسماة "ادنوك" بالعمل على عقد مدته سبع سنوات يبدأ من عام ٢٠١٨، وذلك لملء الخزانات ب ٥.٨٦٠ مليون برميل من النفط الخام في منشأة في مانغالور الهندية (لو سمعان، ٢٨ أغسطس ٢٠١٩م). وبالإضافة إلى ذلك، تعمل شركة أدنوك الإماراتية مع شركة أرامكو السعودية لتنفيذ مشروع مصنع لتكرير حوالي ١.٢ مليون برميل من النفط يومياً في ولاية ماهاراشترا الهندية بقيمة تكلفة ٤٤ مليار دولار، ولعل هذه المساعي الإماراتية تسير في ضوء التوجهات الأمريكية في تشديد العقوبات النفطية والبتروكيماوية على إيران وعزلها عن الهند وقطع العلاقات النفطية بينهما (لو سمعان، ٢٨ أغسطس ٢٠١٩م).

منحنى إجمالي قيمة علاقات الهند التجارية بمليارات الدولارات ٢٠١٥-٢٠٠١

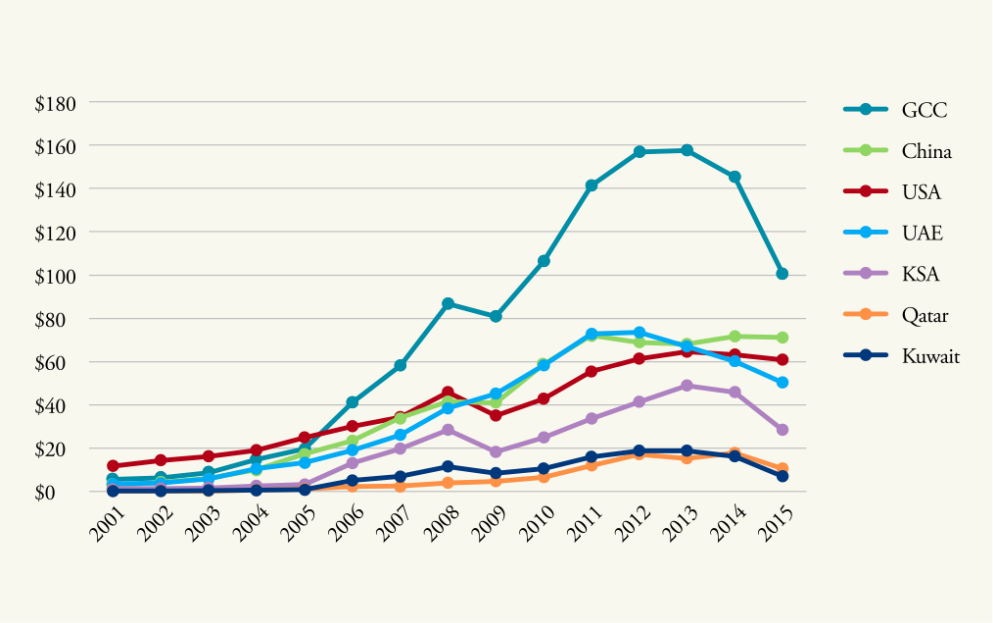

المصدر: حسابات مركز التجارة الدولية استناداً إلى إحصاءات قاعدة بيانات تجارة السلع الأساسية للأمم المتحدة Comtrade

وقد كشفت الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، عن هشاشة الاقتصادات الغربية، حيث انعكست سلبيًا على استثمارات صناديق الثروات السيادية الخليجية فيها. وأظهرت الأزمة أهمية توزيع الاستثمارات الخليجية في مناطق جديدة في العالم وبخاصة؛ في دول صاعدة ولها مستقبل واعد

تشهد مستويات نمو مرتفعة، وتتوافر فيها فرص الاستثمار، وذات مخاطر متدنية وعوائد مضاعفة على المدى القصير والطويل مثل الهند (قدورة، ط١، ٢٠٢٠، ص ٢٠٥).

ومنذ تولي ناريندار مودي رئيساً لوزراء الهند، سعت حكومته لتقوية ارتباطاتها السياسية مع دول الخليج، حيث زار كلاً من الإمارات في أغسطس ٢٠١٥، والسعودية في إبريل ٢٠١٦، وقطر في يونيو ٢٠١٦، وبرزت منطقة الخليج العربي، كأولوية قصوى لحكومته (قومار، ص ١٧ – ١٨). ومع هذا النمو السريع، تزيد الهند من وارداتها وخصوصًا الطاقة، ويتوقع أن تصبح الهند ثاني أكبر مستورد للنفط عالمياً، وستعمل ما بوسعها لإيجاد أسواق جديدة لمنتجاتها الكبيرة.

٢. المصلحة السياسية المتنامية في العلاقات السياسية الخليجية

ارتبطت العلاقات الهندية الخليجية بمجموعة من العوامل أسهمت في التأثير بصورة سلبية أو إيجابية في علاقة الطرفين؛ حيث سادت في الحرب الباردة علاقة باردة بين الهند والخليج العربي سببه العامل الديني بعد تبني الحكومة الهندية لسياسة علمانية ليكون لديها القدرة على استيعاب التركيبة الاثنية والعرقية والدينية واللغوية في البلاد. وتأثرت العلاقات الهندية الخليجية بالعلاقة الوثيقة التي ربطتها الهند مع حكومة جمال عبد الناصر في مصر، وهو ما عارضته المملكة العربية السعودية بشكل علني، ومن جهة ثانية تأثرت علاقة الطرفين بالعلاقات الهندية السوفياتية، ومن جهة ثالثة بالعلاقات الخليجية الباكستانية. ولكن خفت حدة الطابع الأيديولوجي في علاقة الطرفين في فترة الحرب الباردة وأواخر القرن العشرين (عرفة، ص ١٥ – ١٦).

كما أن انقسام شبه القارة الهندية إلى الهند وباكستان وبنغلادش وراء سعي الهند لتقوية العلاقات مع دول الخليج النفطية الإستراتيجية، وقد عمدت الحكومات الهندية المتعاقبة على كسب ود دول الخليج، خصوصاً مع شعورها الدائم بالمنافسة القوية مع باكستان التي ترتبط بالدول العربية برابطة الدين الإسلامي. وقد تجسد الموقف الهندي الحساس تجاه الخليج في انحياز الهند للعرب ضد الاحتلال الإسرائيلي في المحافل والاجتماعات الدولية (الدعمي، ص ٣٠ – ٣١).

دفعت جيو سياسة الطاقة الهند لبناء سياسة تعاونية وتشاركية وتقارب براغماتي مع دول الخليج العربي عززتها دبلوماسية نشطة على مستوى القيادة السياسية الهندية وسفاراتها في الخليج العربي. وبالتالي بدأت الهند بتطوير سياسة خاصة مع دول الخليج لتحويل العلاقات من تجارية بحتة إلى إستراتيجية تشاركية شاملة (بثياغودا، ص ٧).

على مستوى الزيارات المتبادلة بين الهند ودول الخليج، تجاوزت حدود الزيارات الرسمية لتصل إلى مستوى الصداقة الدائمة من خلال زيارة المسؤولين والبرلمانيين الهنود والخليجيين بين عام ١٩٥٠ و٢٠٢٠، واستناداً إلى مؤشر الزيارات المتبادلة كمؤشر على مدى عمق العلاقات، ووجود إدراك بالاحتياج الإستراتيجي المتبادل، تبرز الزيارات العمانية الهندية والزيارات الإماراتية الهندية لكونها الأكثر عدداً بين الزيارات المتبادلة بين الهنود ودول مجلس التعاون الخليجي.

وبالنسبة للسعودية، فقد وصف أحد الباحثين الهنود العلاقات الهندية السعودية بأنها: "علاقات طبيعية هادئة ينقصها الدفء والحرارة لأسباب بعضها من رواسب الماضي الذي ولى، وبعضها الآخر من الماضي المتصل بالحاضر". وفي الواقع، فإن هذا الأمر ينطبق على العلاقات الخليجية الهندية بشكل عام (عرفة، ص ٢٤). فمنذ زيارة الملك سعود للهند في ديسمبر ١٩٥٥ لم تقم القيادة السعودية بزيارة للهند. ولكن جاءت زيارة الملك عبد الله بن عبد العزيز إلى الهند في يناير ٢٠٠٦ كمؤشر على سياسة الاتجاه شرقاً (لو سمعان، ٢٨ أغسطس ٢٠١٩م)، وخلالها تم التوقيع على ثلاث اتفاقيات للتعاون المشترك، كما دعا الملك عبد الله أثناء الزيارة إلى منح الهند صفة المراقب في منظمة المؤتمر الإسلامي بالاتفاق مع باكستان، كما دعت المملكة العربية السعودية إلى حوار سلمي بين الهند وباكستان، وإلى حل القضايا العالقة بالطرق الدبلوماسية، كما عرضت المملكة أن تقوم بدور الوساطة بين الطرفين الباكستاني والهندي في هذا الشأن (عرفة، ص ٢١). وبعدها زار ولي العهد الأمير سلمان – وزير الدفاع حينها– نيودلهي عام ٢٠١٤ لتوقيع اتفاقيات دفاعية، وانعكست تلك العلاقات في مجالات التجارة والأعمال والأمن المشترك على الواقع السياسي ومتغيراته بين الخليج والهند (الندواي، ص ١٧ – ١٨).

وفي عام ٢٠١٥ زار رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي دولةَ الإمارات العربية المتحدة أغسطس ٢٠١٥، وأعقب تلك الزيارة بشهر الحوار السياسي التاسع بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي الذي عُقد على هامش أعمال الجمعية العامة ال ٧٠ للأمم المتحدة في نيويورك في سبتمبر ٢٠١٥(الندواي، ص ١٨ – ١٩)، وهدفها تكثيف الجهود السياسية المشتركة لدفع العلاقات الاقتصادية إلى مستويات أعلى.

وعلى صعيد دولة قطر، والتي تنظر إلى المجتمع الهندي الكبير والمتنوع بأنه يقدم إسهامًا هامًا في تطوير البنى التحتية وسد الاحتياجات للأيدي العاملة الرخيصة. وفي تعزيز روابط الصداقة العميقة وجذور التعاون المتعدد الأوجه بين البلدين، زار أمير دولة قطر صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد

آل ثاني الهند بدعوة من الرئيس السابق براناب موخرجي، حيث قدمت هذه الزيارة فرصة ممتازة لكلا الجانبين للمشاركة على أعلى مستوى، كما دفع سمو الشيخ الأمير الوالد حمد بن خليفة آل ثاني بثلاث زيارات حكومية إلى الهند في أبريل ١٩٩٩، أبريل ٢٠٠٥ وأبريل ٢٠١٢. كما زار رئيس الوزراء السابق مانموهان سينغ قطر في نوفمبر ٢٠٠٨.

وتعد زيارة الأمير تميم إلى دلهي أول زيارة لرئيس دولة عربية للهند بعد تولى الحكومة الحالية برئاسة شري ناريندرا مودي مهام منصبه مايو ٢٠١٤. وخلال زيارة الأمير بحث سبل ووسائل بناء الشراكة التطلعية من خلال زيادة توسيع وتعميق الثنائية (بثياغودا، ص ٧).

وفي ظل الأزمات الخليجية الأخيرة (٢٠١٤ و٢٠١٧)، اعتمدت الهند منطق الحياد تجاه أطراف النزاع، فالهند التي تعتبر شريك رئيسي للغاز والنفط مع قطر رفضت أن تقف بجانب دولة خليجية على حساب دولة أخرى، بل احتفظت بعلاقاتها مع جميع الدول الخليجية وزادت حصتها من استيراد الغاز والنفط بعد العقوبات الأمريكية على إيران في قطاع الطاقة. وكان الرد الهندي المميز على الأزمة الخليجية في تصريح وزير الخارجية الهندي سوشما سواراج الذي وصف الأزمة الخليجية بأنها "مسألة داخلية بين دول مجلس التعاون الخليجي، وإن حل تلك الأزمة يكون عبر الطرق السلمية والحوار بين المتنازعين" (أبو سعدة، ٤ يونيو ٢٠١٨).

وهكذا تطورت العلاقات الهندية الخليجية، ولم تتأثر إلا ببداية الأزمة الخليجية على مستوى الإمدادات، وهذا لا ينفي إقدام الهند على منح موانئ لقطر لتصريف تجارتها وفتحت مجالها الجوي من وإلى الدوحة من منطلق تعاوني براغماتي وفي الضفة الأخرى تعميق أوسع للعلاقات مع الرياض وأبو ظبي.

٣.البعد الجيو أمني الجديد في العلاقات الخليجية الهندية

تطور الهند إستراتجيية لوجودها العسكري في الخليج العربي؛ لاعتبارات تتعلق بضمان أمن صادراتها المارة في خطوط المالحة في منطقة بحر العرب إلى الخارج، وضمان أمن وارداتها النفطية من الخليج، وبالتالي يجدر بدول مجلس التعاون الخليجي أن تستثمر هذا الاهتمام الهندي في برامجها الأمنية، خصوصاً وأنه ليس للهند ماضٍ استعماري، وليس بينها وبين أية دولة خليجية نزاعات على المياه أو الأراضي، كما أنه من مصلحة الهند أن تبقى منطقة الخليج مستقرة ، والتي تستورد منها احتياجاتها النفطية وفيها أكثر من ٣ ملايين من مواطنيها، ويأتي منها مليارات الدولارات سنوياً في صور تحويلات مالية بالعملة الصعبة، وقد صرح بذلك وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في منتدى حوار الأمن الخليجي الأول في المنامة في ديسمبر ٢٠٠٤، قائلاً: "البعد الدولي للإطار الأمني

المقترح يقتضي المشاركة الإيجابية للقوى السياسية التي برزت على المسرح الدولي حديثاً، وخصوصاً الصين والهند" (خزار، ص ٣٧ – ٣٨).

تشكل الهند القوة الأقرب جغرافياً إلى منطقة الخليج من بين جميع القوى العالمية الصاعدة عالمياً ، وترى نيودلهي أن منطقتي الخليج وجنوب آسيا حيويتان ومترابطتان استراتيجياً. وفي عام ٢٠٠٥، قال المستشار الأمن القومي آنذاك، أم كاي نارايانان: إن التركيز في علاقاتنا الخارجية اليوم هو على ضمان الاستقرار والأمن في المنطقة التي تمتد من الخليج العربي إلى شرق آسيا" (خزار، ص ٣٨).

ويُعتبر أمن المحيط الهندي مركزيًا في إستراتيجية الهند؛ إذ يُنظر إليه على أنه أحد الطرق السريعة البحرية الكبرى في العالم، حيث تمر ٥٠ في المئة من السفن التجارية في العالم عبر مضيق ملقا (Singh Parmar, ٢٠١٢,p ٨٤). وتعد رغبة الهند في القيام بدور مستقل ومتفوق في المحيط الهندي والخليج امتدادًا لمفهوم حكومة الهند الشرقية البريطانية حول "السيادة في البحار"، وتعتبر الهند أنها ورثت هذا المفهوم. لذا طورت أسطولها البحري خلال العقدين الماضيين وأصبحت تمتلك حاملة طائرات وغواصات وسفنًا حربية متطورة تستطيع الانتشار على امتداد المحيط وتؤمن الإمدادات اللوجستية اللازمة. وتنطلق فكرة "الخطة الشاملة للأمن القومي"، التي تتضمن المحيط الهندي وسواحل الخليج، من أن الهند يجب أن تؤدي دورًا بارزاً في المنطقة، وأنها مستعدة لنشر الموارد الضرورية لهذه المهمات. ومن هنا يعدّ أمن الممرات المائية التي ترتبط بتجارة الهند وارداتها النفطية جزءًا من الأمن القومي الهندي، بما في ذلك أمن مضيقي هرمز وباب المندب (قدورة، ص ٢٠٩).

عززت الهند استراتيجيتها الأمنية تجاه منطقة الخليج العربي في عهود الحكومات المتعاقبة، معتبرة منطقة الخليج العربي امتداداً حيوياً ومجالاً طبيعياً لها، وصرّح مانموهان سينغ Manmohan (Singh) الذي كان رئيساً لوزراء الهند في الفترة بين عامي ٢٠٠٤ و٢٠١٤ قائلاً: "منطقة الخليج هي جزء من منطقتنا الاقتصادية الطبيعية"، وبدأ الهند بترسيخ مقوماتها الجيوبوليتيكية للسيطرة والنفوذ على المحيط الهندي وآسيا" (قدورة، ص ٢١٠).

وفق هذا المنظور، ولتعزيز التعاون في المجال الأمني، أعطت العلاقات الهندية الخليجية زخماً جديداً للتعاون في مجالات مثل حماية خطوط الاتصال، وردع القرصنة ومنع تهريب المخدرات والأسلحة (بثياغودا، ص ٨). وشكل إعلان الرياض عام ٢٠١٠، الذي تم توقيعه أثناء زيارة رئيس الوزراء الهندي مانموهان سينغ، الأساس للشراكة الإستراتيجية مع السعودية، ووقع البلدان مذكرة تفاهم

دفاعية في شباط/ فبراير ٢٠١٤، تضمنت تبادل المعلومات المتعلقة بالدفاع، والتعاون في مجالات الأمن والإمداد والتدريب والتعليم العسكري (Panda, February ٢٧, ٢٠١٤).

وأسست الهند علاقات أمنية خاصة مع السعودية، خاصة بعد زيارة الأمير سلمان –وزير الدفاع حينها– للهند عام ٢٠١٤، إذ وقّع البلدان اتفاقية للتعاون الأمني، وأكّد وزير الخارجية الهندي سلمان خورشيد أن العلاقات الأمنية بين الطرفين يمكن أن تتحسن، رغم انحياز المملكة لباكستان خلال الصراع الهندي الباكستاني الممتد منذ عام ١٩٦٠م (Kadira, ٢٠١٧, p.٧).

كما وقعت قطر في عام ٢٠٠٨ اتفاقية دفاعية مع الهند، تضمنت بنودًا متطورة تؤسس لمشاركة هندية حقيقية في أمن الخليج، من خلال مشاركة الهند بالأمن البحري، والمشاركة في المعلومات الاستخبارية، وتوفير الهند الحماية للأصول والمصالح القطرية من التهديدات الخارجية، وقيام شراكة في إنتاج الأسلحة والعتاد والتقنية العسكرية المتطورة (قدورة، ص ٢١٤). كما زار رئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي قطر في حزيران/ يونيو ٢٠١٦، مؤكداً على أهمية دور قطر بوصفها أكبر مزود للهند بالغاز الطبيعي المسال، والبالغة ٦٥ في المئة من واردات الهند، فيما يبلغ التبادل التجاري بينهما نحو ١٥ مليار دولار (سفارة دولة قطر في نيو دلهي، ٨ أغسطس ٢٠٢٠).

ووقعت الهند اتفاقات للشراكة الأمنية مع الإمارات، نصت على التعاون من أجل تعزيز الأمن البحري في منطقة الخليج والمحيط الهندي، وتعزيز العلاقات الدفاعية، والتعاون في تصنيع المعدات الدفاعية في الهند، وتشجيع المؤسسات الاستثمارية الإماراتية على رفع استثماراتها في الهند إلى ٧٥ مليار دولار، وتعزيز التعاون في الفضاء بما في ذلك إطلاق الأقمار الصناعية والتطبيقات الفضائية (قدورة، ص ٢١٤).

ويدل النمو المطرد في التعاون الثنائي بين الطرفين قيام الإمارات باعتقال مجموعة من المواطنين الهنود المرتبطين بالجريمة المنظمة في الهند عام ٢٠١٣، وعملت على ترحيلهم لبلدهم، كما اشترك سلاح البحرية التابع للدولتين في مناورات بحرية، وفضلاً عن استقبال الأكاديمية العسكرية الهندية مؤخراً لجنود وضباط إماراتيين وفق برنامج تدريبي متفق عليه من الجانبين (لو سمعان، ٢٠١٩م).

أما سلطنة عمان، فيحتل موقعها الجغرافي على الخليج العربي وبحر العرب مكانة فريدة بالنسبة إلى أمن الخليج وأمن المحيط الهندي بعامة. وزارت البحرية الهندية موانئ الخليج أكثر من مرة، وأجرت مناورات مشتركة، فمنذ عام ١٩٩٣ تجري الهند وعمان مناورات بحرية أمنية باسم (نسيم البحر)، وتشمل مجموعة متنوعة من التفاعلات المهنية والاجتماعية والرياضية وعمليات الملاحة

وتدريبات لمكافحة القرصنة وعمليات الطيران (عفيفي، ص ١٢). وتعتبر عُمان محطة أساسية للتجارة البحرية العالمية التي تمر بالمحيط الهندي، وكذلك في التنافس الهندي الصيني على النفوذ في الخليج العربي (قدورة، ص ٢١٥). وبناء عليه، قام رئيس الوزراء الهندي بزيارة إلى عمان في شباط/ فبراير ٢٠١٨، ووقع معها ثماني اتفاقيات في مجالات مختلفة، منها تطوير التبادل التجاري الذي يبلغ حاليًا نحو ٤ مليارات دولار أمريكي (وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ٦ أغسطس ٢٠٢٠).

ومن العوامل المؤثرة في الإستراتجيية الأمنية الهندية الجديدة تجاه منطقة الخليج هو التعاون الأمريكي وإستراتجيية واشنطن تجاه الزحف الصيني للخليج، والحذر في أن تعمل الصين على ملء أي فراغ في منطقة الخليج أو سواحل المحيط الهندي والنقاط الحيوية فيه. وفضلًا عن ذلك، يخشى الطرفان من أفضلية الصين في الوصول إلى مصادر الطاقة في الخليج، وكذلك تحكمها بالطرق التجارية لهذه السلعة الإستراتيجية. وفي هذا السياق، تستفيد الهند من تفضيل الولايات المتحدة الأمريكية لها على الصين. وتظهر هذه الأفضلية بوضوح من خلال إستراتيجية الأمن القومي الأميركي، التي لا تُذكر الهند فيها إلا بصورة إيجابية ومؤيدة لها (قدورة، ص ٢٢٠ – ٢٢١).

ولا تخضع الصين للرغبة الأمريكية في تطويق إيران؛ إذ أبرمت في عام ٢٠٢٠ اتفاقيات مع طهران بقيمة بلغت ٤٠٠ مليار دولار، ما يمنح لهذه الصفقة أهمية استراتيجية كبرى للمنطقة. أولاً، تسهم في دعم الاقتصاد الإيراني المتأزم بفعل العقوبات الدولية، وثانيًا، تمكّن بكين من التأثير في السلوك الإيراني وإلزامه بتقديم ضمانات أمنية لجيرانه في الخليج، وثالثًا، تتيح لها فرصة تقويض النفوذ الأمريكي في منطقة الخليج العربي، مما قد ينعكس تباعاً على نفوذ الهند كحليف استراتيجي لواشنطن ومنافس محتمل. وقد أكدت حالة الهدوء الأخيرة بين السعودية وإيران، برعاية صينية، على أن بكين استطاعت ببراعة أن تصبح لاعباً رئيساً يتحدى النفوذ الأمريكي في المنطقة. وتعتبر المشاركة الصينية المتزايدة في الاقتصاد والجغرافيا السياسية في العالم العربي تحدياً كبيراً للهند، في وقت تتدهور فيه العلاقات بين بكين ونيودلهي نتيجة الخلافات الحدودية المتأججة، والتنافس الاقتصادي، وتعاظم التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية، والهند لاحتواء النفوذ الصيني في منطقة المحيطين الهندي والهادئ. ويعزز هذا التوجه انضمام الهند إلى التحالفات العسكرية والاقتصادية التي تضم خصوم الصين المباشرين، مثل اليابان وأستراليا (شلش، ٠٣ أكتوبر ٢٠٢٣م).

وتصرح الإدارة الأمريكية في السياق السابق: "نرحب بصعود الهند بوصفها قوة عالمية، وشريكًا إستراتيجيًا وعسكريًا قويًا. ونسعى إلى زيادة التعاون معها ... سنقوم بتوسيع تعاوننا في مجال الدفاع والأمن مع الهند، الشريك العسكري الرئيس للولايات المتحدة، ونساند علاقات الهند المتنامية في جميع أنحاء المنطقة ... سنقوم بتعميق شراكتنا الإستراتيجية مع الهند ودعم دورها القيادي في أمن المحيط الهندي وفي جميع أنحاء المنطقة الأوسع" (National Security Strategy of the United States of America,", December ٢٠١٧, p. ٤٦-٤٧)

كما تسعى الهندي لتوظيف المبدأ التقليدي في سياستها الخارجية باعتبارها دولة موازنة علاقاتها مع الخليج وإيران. وقد تجلى هذا الموقف بوضوح عندما أجرى الملك سلمان بن عبد العزيز اتصالًا برئيس الوزراء الهندي ناريندرا مودي بشأن دعمه عملية "عاصفة الحزم"، فكان ردّ الأخير دبلوماسيًا، فقد تمنى "أن يستعاد السلام والاستقرار تحت قيادة الملك" (قدورة، ص٢٢٧). وبهذا، يبدو أن الطرفين الخليجي والهندي يدركان أهمية تفهم وجهة نظر الطرف الآخر إزاء إيران، وخاصة مع تخوف الخليج من أي تعاون نووي بين الهند وإيران " (قدورة، ص ٢٢٨). كما تكسب دول الخليج قيمة بالنسبة إلى الهند بصفتها وسيطة في مساعي السلام مع باكستان، فمثلاً أدت السعودية في حرب كارجيل في كشمير ١٩٩٩ دوراً ملحوظاً في إقناع باكستان بالتراجع، وبالتفاهم مع الإدارة الأمريكية تمكن الأمير بندر بن سلطان من إقناع الرئيس الباكستاني نواز شريف بالانسحاب من إقليم كشمير (عفيفي، ص ١٣).

وشكلت هجمات مومباي في ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٨ تطوراً ملحوظاً في التعاون الأمني بين الهند ومنطقة الخليج، وقد أجبرت الهند على السعي لمشاركة أفضل للمعلومات الاستخباراتية مع دول الخليج لمنع الهجمات الإرهابية وتمويل الإرهاب. وبناء على ذلك، وقعت الهند والسعودية معاهدة لتسليم المجرمين في عام ٢٠١٠، وقبل ذلك في يناير ٢٠٠٨، زار رئيس الاستخبارات السعودي الأمير مقرن بن عبد العزيز نيو دلهي لمناقشة تحسين تنسيق الاستخبارات والتعاون في مجالات الأمن. وشكلت أول زيارة لوزير دفاع هندي إلى المملكة العربية السعودية في يناير ٢٠١٢ لحظة تاريخية عندما سافر أ. ك. أنطوني إلى الرياض وناقش سبل التعاون الدفاعي (قومار، ص ٢٣).

بنت السياسة الهندية في منطقة بحر العرب والخليج العربي والمحيط الهندي قاعدة راسخة في الإستراتيجية الأمنية الهندية، وهي ضمان التدفق السلس للطاقة ومشتقاتها، وانخرطت دلهي في اتفاقات أمنية وعسكرية وبحرية، وقامت بتعمير أسطول كبير قادر على تغطية العجز في قدراتها الإستراتيجية البحرية وقادر على الإبحار بعيداً نحو الخليج (أسطول المياه الزرقاء). وسعت الهند

لتكون شريكاً أمنياً لدول الخليج العربية بهدف تحصين وضعها أمام التمدد الصيني عبر مشروع الأخيرة (الحزام والطريق)، أو من خلال تحييد دول الخليج العربي عن الصراع الهندي مع الباكستان، أو موازنة العلاقة مع إيران والاحتلال الإسرائيلي.

وتعمل الهند اليوم على تعزيز مشاركتها مع دول الخليج العربي في إطار استراتيجية النمو الاقتصادي، بعيدًا عن الاعتبارات الأيديولوجية، خصوصًا مع حلفاء محتملين مثل "إسرائيل". وقد أيدت نيودلهي اتفاقيات التطبيع المعروفة بـ"الاتفاقات الإبراهيمية" بين الإمارات والبحرين (إلى جانب المغرب والسودان) وإسرائيل، معتبرةً إياها خطوة إيجابية نحو استقرار المنطقة، وفرصة لتعزيز التعاون الاقتصادي في قطاعات استراتيجية كالتكنولوجيا والزراعة، حيث تتمتع إسرائيل بميزة تنافسية. ومع ذلك، لا يزال الموقف الدبلوماسي الهندي حذرًا تجاه القضية الفلسطينية، حيث تدعو نيودلهي إلى حل الدولتين رغم التوجهات العملية (شلش، ٠٣ أكتوبر ٢٠٢٣م).

كما رحبت الهند مؤخرًا بانضمام إسرائيل والسعودية إلى مشروع "الطريق الأخضر" الاقتصادي، وهو معبر بري يربط الهند بالخليج العربي، وصولًا إلى الموانئ الإسرائيلية ومن ثم إلى أوروبا، مما يشكل بديلاً استراتيجياً لمبادرة "الحزام والطريق" الصينية. ورغم عدم الإعلان الرسمي عن تطبيع العلاقات بين الرياض وتل أبيب، إلا أن المفاوضات تتقدم بسرعة برعاية أمريكية، ومن المتوقع أن تحظى هذه الخطوة بترحيب الهند، بالنظر إلى تنامي علاقاتها مع كلا الطرفين (شلش، ٠٣ أكتوبر ٢٠٢٣م).

٤. التجليات الثقافية في علاقات الخليج العربي والهند

إن العلاقات الثقافية والاجتماعية بين الهند والخليج العربي موغلة بالقدم، وقد تعمقت لدرجة الزواج وتكوين العائلات والتأثيرات الغذائية واللباس والعادات والتقاليد والمعاملات الشخصية، والحصول على الجنسية من كلا الطرفين، ويمكن رصدها كالتالي:

- **الفلكلور الثقافي والاجتماعي المشترك**

خَلّف الوجود الهندي آثاراً ما تزال ممتدة حتى يومنا هذا، تمثل في فن التطريز في الملابس الوطنية النسائية، ولبس الأزرار في الملابس الرجالية واستمر استخدام المفردات الهندية في اللهجة الخليجية، كما أصبحت أشهر الأكلات الخليجية هندية الأصل، بأسمائها وتكويناتها حتى فضلة

البيوت الخليجية أن تكون الأيدي العاملة في المطابخ الهندية (القاسمي، ص ٣٤٨). وأسست الكثير من العوائل الهندية أعمالاً تجارية في منطقة الحجاز لخدمة الحجاج القادمين من الهند المسافرين إلى هذه المنطقة، وذلك قبل تأسيس المملكة وحصول الهند على استقلالها، وتستقر بعض هذه العوائل الآن في مدينة جدة، بعدما أصبحت جزءاً من المجتمع المحلي هناك وأخذت الجنسية السعودية بعد تأسيس المملكة. وعلى غرار ذلك، تزوج كثير من التجار الذين سافروا إلى الهند من العوائل الهندية واستقروا فيها، وحصلوا على الجنسية الهندية بعدما حصلت على استقلالها، ولعب الهنود المسلمين دوراً مهماً في تطوير العلاقات الثنائية بين الهند والسعودية (قومار، ص ٢٦ – ٢٧).

وتبرز تلك التأثيرات الثقافية وخاصة الثقافية الإسلامية بين الهند والمملكة العربية السعودية بشكل موسمي متجدد، حيث يزور السعودية كل عام أكثر من ١٧٠ ألف هندي لأداء فريضة الحج، كما يزورها آخرون لأداء العمرة، كل هذه الزيارات تركت تأثيراً قوياً في التفاعلات الثقافية والدينية بين البلدين (عفيفي، ص ١٤ – ١٥).

ومن أبرز الأمثلة على التأثيرات الثقافية بين الهند والخليج العربي أن اللغة الهندية بمصطلحاتها وألفاظها قد أثرت على لغة ولهجة الخليجيين، حيث أمسى حوارهم اليومي لا يخلو من مصطلحات وألفاظ هندية، ناهيك عن المصطلحات البحرية التي ظلت تعبر عن وجود علاقات ضاربة الجذور في مجال التجارة البحرية بشكل خاص (السيد عبد المجيد العلي، ط٢، ٢٠١١، ص ٤٤٤).

وقد انتشرت الكلمات الهندية داخل المنازل العربية في الخليج مثل "بنكه" وهي مروحة الهواء، و "وتاوه" وهي آنية عمل الخبز، و "موري" وتعني حوض غسيل اليد. كما تأثر الخليجيون الذين عاشوا بالهند بالأدوات الهندية الخاصة بالزينة والفنون في عمليات الحفر على الخشب (القاسمي، ص ٢٢٥). وانتشر الطابع الهندي في المأكل والملبس؛ حيث تأثر نوع الطعام الخليجي باللون الهندي باستخدام التوابل بكثرة في أكلات هندية مشهورة خليجياً مثل "البرياني" –الأرز باللحم والزعفران، و"الصالونة" –طبيخ الخضار باللحم–، وفي الملبس تأثر الخليجيون بفن التطريز في الملبس الهندي (القاسمي، ص ٢٢٦).

وفيما يخص الأدب والذي يتمثل فيما يعرف ب سوالف البحر، فلا شك أن العلاقات التجارية القديمة بين عمان والهند وخاصة التجارة الملاحية حيث مثل البحر ورحلاته التجارية حلقة وصل بين البلدين وبقيت الدولة العمانية في مركز الصدارة فيما يخص التجارة البحرية (السيد عبد المجيد العلي، ط٢، ٢٠١١، ص ٤٥٢). وكانت تلك السوالف دائماً ما تقدم في نهاية الحكاية عبرة وعظة

أخلاقية أو دينية مثلما كانت القصص والحكايات الهندية عن الآلهة وصراعها وانتصار الخير دائماً على الشر وقصص الوفاء وخاصة بين الزوجة وزوجها التي كان يحفل بها الأدب الهندي البراهمي. وكذلك هناك تأثير في الأدب العماني من ناحية المس الشيطاني وأحاديث السحرة والاعترافات والمذكرات، ولكن يميل لمذكرات تشبه مذكرات غاندي وخطابات جواهر لال نهرو (السيد عبد المجيد العلي، ط٢، ٢٠١١، ص ٤٥٢ – ٤٥٣).

ومن المؤثرات الهندية على المجتمع العماني في الموسيقى الشعبية، من ناحية إنشاء فرق فنية للنساء، وقد اعتمدت على العنصر النسائي، وقد كان الوجود العماني ذا أثر واضح على تلك الفنون وخاصة الموسيقى والرقص الشعبي؛ نتيجة لما حمله أبناء الهند معهم في رحلاتهم من الهند إلى ضفاف الخليج العربي (القاسمي، ص ٢٢٨). وبذلك يتضح التأثير الهندو عماني في الفنون الشعبية الخاصة بفنون البحر وأهم تلك الفنون: صوت البحر ومسيرة الشوباني التي تضرب فيها الطبول وينفخ فيها زمر من النوع الهندي والمديمة وهي حركات راقصة وقفزات سريعة وهي فن استعراض البحارة لمهاراتهم وغناء البحر ومنها شلة النزول وجرة الماشوي (السيد عبد المجيد العلي، ط٢، ٢٠١١، ص ٤٥٥).

وبعد الطفرة النفطية في الخليج العربي، وما أحدثه من طفرة اقتصادية ومتغيرات اجتماعية وثقافية أسس بعض تجار الهنود بيوتات تجارية في الخليج لمواجهة المتطلبات المتزايدة على البضائع التقليدية، ورافق ذلك زيادة ملحوظة في أعداد الهنود من الفنيين والتقنيين العاملين في صناعة النفط، وآخرون كخدم وباعة وسائقين وخياطين وطباخين وحلاقين وغيرها.

وتأثرت نساء الخليج بمجوهرات الهنديات، وامتد التأثير الهندي إلى الأثاث والمفارش والوسائد والديكور، والمجالس والأشعار والأمثال الشعبية، وأناشيد الأطفال وألعابهم وألغازهم والموسيقى والغناء، وهكذا امتدت التأثيرات الهندية في عرب الخليج للحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتطعمت لهجات مواطني دول الخليج بكثير من المفردات والعبارات الهندية وهو ما يظهر الأثر الهندي في الموروث الخليجي الاجتماعي والثقافي (عفيفي، ص ٧).

وبالنسبة للعلاقات الثقافية بين الهند وقطر لها جذورها العميقة؛ حيث يعرب القطريون عن إعجابهم بالتنوع الثقافي الهندي. فهناك تدفق منتظم من الفنانين الهنود الذين يؤدون فعاليات ثقافية في قطر المنظمة من المنظمات المجتمعية التابعة للمركز الثقافي الهندي (إيسك)، والهيئة العليا للجمعيات

من المجتمع الهندي التي تعمل تحت رعاية سفارة الهند، الدوحة، والجهات الراعية الخاصة (آفتاب أحمد، يناير ٢٠١١م).

وفي تاريخ ٩ أبريل ٢٠١٢ تم توقيع اتفاقية التعاون الثقافي بين قطر والهند، بموجبها يتم تبادل الفنانين الذين يشتركون في عروض فنية في المناسبات المختلفة، وكذلك تم تنظيم معرض الصور الإسلامية الهندية من قبل الشعب القطري في سبتمبر وأكتوبر ٢٠١٤، ويتم عرض بعض الأفلام الهندية والوثائقية في مهرجان الدوحة السينمائي السنوي (عفيفي، ص ١٤ –١٥).

وكذلك نظمت المحكمة الجنائية الدولية بالتعاون مع السفارة الهندية على نطاق واسع مهرجانًا بعنوان "ممر إلى الهند" في نوفمبر ٢٠١٣، ومارس ٢٠١٥، يهدف إلى تقديم الهند بطريقة مركبة، أي عرض التنوع الثقافي الغني للهند كقوة وإنجازات في مجالات مختلفة، وقد حظي معرض الصور الذي ترعاه اللجنة الدولية للصليب الأحمر والمعنون "الآثار الإسلامية في الهند وكاثاك" الذي نظمته السفارة الهندية في الدوحة في سبتمبر وأكتوبر ٢٠١٤، وأغسطس ٢٠١٥ بتفاعل شعبي كبير. كما أقيمت معارض تصوير فوتوغرافي في الهند من قبل المصورين الشباب الذين يتبعون جمعية قطر للتصوير في العامين الماضيين حظيت بشعبية كبيرة، وجرت عدة زيارات وأحداث تتعلق بالسياحة والرياضة في الأشهر الأخيرة، بما في ذلك ندوة عن السياحة الهندية ومشاركة الفرق الهندية في الألعاب الرياضية الرئيسية والملاكمة والكرة الطائرة والمصارعة وغيرها من البطولات (آفتاب أحمد، يناير ٢٠١١م).

ويوجد في قطر ١٤ مدرسة هندية تقدم مناهج CBSE لأكثر من ٣٠.٠٠٠ طالب، معظمهم من أبناء الهنود العاملين في قطر، وقد وقعت الدولتان اتفاقاً للتعاون الثقافي خلال زيارة الأمير السابقة في أبريل ٢٠١٢. وقد اقترح الجانب القطري الاحتفال بالعام الهندي –القطري للثقافة في عام ٢٠١٩. وفي قطر، عمل الفنان الهندي مقبول فدا حسين على مشروعين وهما تاريخ الحضارة الهندية والعربية، وكلف بمشروع الحضارة العربية من قبل الشيخة موزة بنت ناصر المسند، وسيحفظ المشروع في متحف مستقل في الدوحة (آفتاب أحمد، يناير ٢٠١١م).

- **الجالية الهندية في الخليج العربي**

كانت البدايات الأولى لتدفق العمالة الهندية إلى منطقة الخليج العربي تحديداً البحرين والكويت وقطر عام ١٩٣٥م –وفق بعض الدراسات– بحثاً عن فرص، وبعد زيادة تدفق العوائد النفطية منذ سبعينات القرن العشرين، شهدت معدلات الهجرة الدولية إلى دول الخليج وخاصة القادمة من شبه القارة الهندية تصاعداً نوعياً للاستفادة من فرص العمل التي وفرتها عملية التنمية الشاملة في دول الخليج (النداوي،

ص ٤٣). ولذلك هاجر كثير من غرب الهند نتيجة عدم توفر فرص عمل خلال القرن الماضي. فيما ينحدر أغلب الهنود في الوقت الحاضر من الولايات الهندية الجنوبية بما في ذلك ولاية أندرا باراديش وتاميل نادو وكيرلا. حيث لا يزال للجالية الهندية العاملة في دول الخليج دور مهم في تطور الاقتصاد الهندي، حيث تسهم الجالية الهندية العاملة في الخليج، تدفقاً لأموال الحوالات على الهند (النداوي، ص ٤٤ – ٤٥).

وتمثل العمالة الهندية في منطقة الخليج العربي عنصراً مهماً داعماً للعلاقات بين الطرفين، وتشير الإحصائيات في الكتاب السنوي لوزارة الخارجية الهندية أن حجم العمالة الهندية في دول مجلس التعاون الخليجي ارتفع من ٦٥٥.٢٥٧ عام ١٩٧٥ إلى ٣٣١٨.٠٠٠ عام ٢٠٠٥، استأثرت السعودية بالنصيب الأكبر، إذ بلغت حجم العمالة الهندية فيها ١.٥ مليون عام ٢٠٠٥ تشكل نحو ٤٥.٢١ % من إجمالي العمالة الهندية في دول مجلس التعاون في العام نفسه. وتأتي الإمارات بالمركز الثاني، إذ بلغت العمالة الهندية فيها ٩٥٠.٠٠٠، وتشكل نحو ٢٨.٦٣ %، أما عمان فتحتل المركز الثالث، إذ بلغت حجم العمالة الهندية فيها ٣١٢ ألف تشكل نحو ٩.٤٠ %، وتشير أحدث الإحصاءات إلى أن هناك نحو ٨.٥ مليون عامل هندي غالبيتهم من المهرة يساهمون في اقتصاد الهند وفي نجاح التنمية والرفاه في دول الخليج العربي (بثياغودا، ص ٥١ – ٥٢).

وبحسب وزير شؤون الهجرة الهندي فايلار راي في حوار له في صحيفة هندية اقتصادية يومية، فإن تحويلات الهنود المقيمين في الخارج بلغت في عام ٢٠٠٨ نحو ٤٣.٥ بليون دولار، ومن هذا الرقم يأتي ١٨ بليون دولار من العمالة الهندية في دول الخليج (بثياغودا، ص ٥٢).

وقد أسهمت الجالية الهندية في مدّ جسور التعاون بين الجانبين، من خلال لعب دور مهم في نمو وتطور اقتصاد دول الخليج، وتنشيط التعاون الاقتصادي بين الجانبين، وهو ما انعكس إيجاباً على العديد بينهما، فمثلاً أشار تقرير لوزارة الشؤون الخارجية الهندية للعام ٢٠١٢ – ٢٠١٣ إلى الدور الإيجابي الذي لعبته الجالية الهندية ورجال الأعمال الهنود في بناء وتطوير اقتصاد البحرين على مدى العقود القليلة الماضية. كما ان ارتفاع عدد أفراد الجالية الهندية بدول الخليج أسهم في بروز قوة عمل لها ثقل مهم في العديد من دول المنطقة، لا سيما أن هؤلاء أصبحوا يشكلون نسبة كبيرة قياساً بعدد الجاليات المنتشرة في دول الخليج والسكان الأصليين، إذ تشير بعض الدراسات إلى أن الهنود يمثلون ما نسبته ٣٦ % و٣٥ % و٣٤ % من عدد سكان كل من البحرين وقطر والإمارات على التوالي حسب إحصائيات عام ٢٠١٢ (النداوي، ص ٥٠).

شكل١: عدد العمال الهنود في دول الخليج العربي بين عامي ١٩٩٥ – ٢٠١٧:

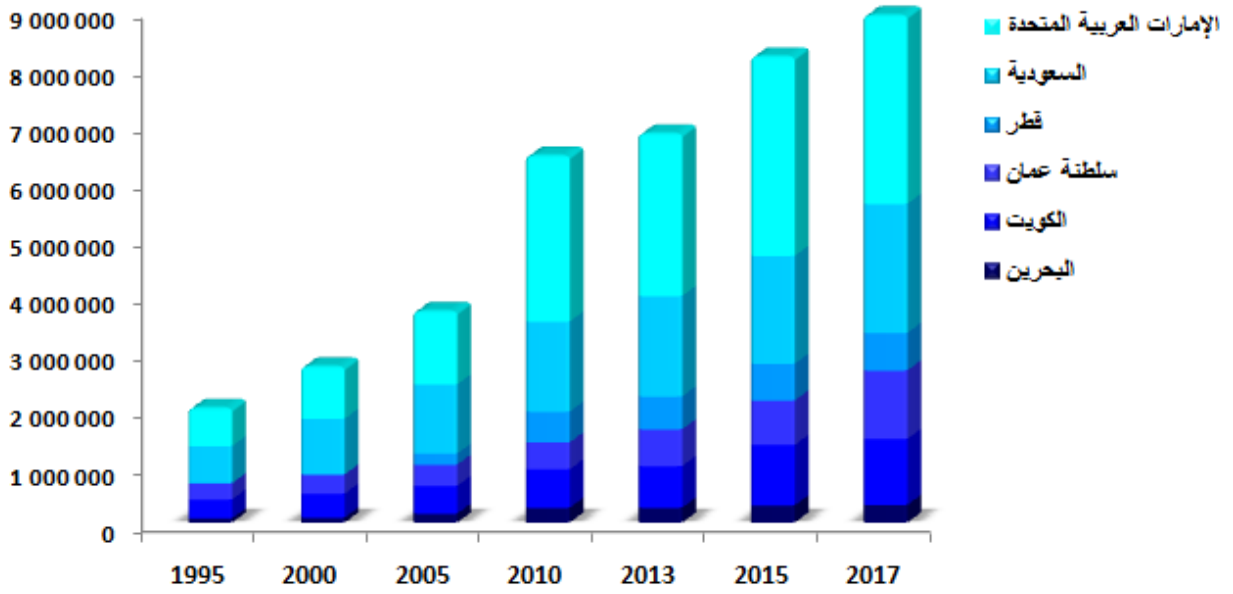

المصدر: UN–DESA، الأمم المتحدة: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تقرير ٢٠١٧، ص. ص ٤ – ٨ (معط الله، ط١، ٢٠٢٠، ص ٤١٥).

ثالثاً: مستقبل العلاقات الخليجية الهندية؛ الفرص والتحديات

شكل تدهور أسعار النفط العالمية تهديداً ليس فقط على تدفق التحويلات المالية من منطقة الخليج، ولكن أيضا على تدفق العمالة الهندية إلى تلك المنطقة، حيث تعي دول الخليج تماماً خطورة الاعتماد الكبير على العمالة الأجنبية لذلك بذلت العديد من الجهود الرامية إلى تقليل الاعتماد على العمال الأجانب وتخفيض معدلات البطالة بين المواطنين (معط الله، ط١، ٢٠٢٠، ص ٤١١).

وطبقت هذه الدول نظام الحصص الوظيفية وتوطين الوظائف في القطاع الخاص من أجل رفع نسبة مشاركة القوى العاملة الوطنية في القطاع الخاص الذي يضم نسب كبيرة من العمالة الأجنبية، قد تصل إلى ٩٠ بالمائة في بعض دول الخليج (Naufal,٢٠١٥,P.١٦٣٥). وتتجلى أهمية سياسات دول الخليج الرامية إلى تقليل الاعتماد على العمالة الأجنبية الوافدة في وقت تفجر الأزمات الاقتصادية والسياسية حين يصعب التعامل الفوري مع العدد الكبير للعمال الأجانب.

وهناك العديد من الهنود العاملين بمنطقة الخليج العربي مهددون بالعودة إلى بلدهم بسبب التقلبات الاقتصادية والسياسية العالمية والأزمات المفاجئة، وما قد يترتب عنها من عواقب وخيمة على القدرة

المالية لدول الخليج لاستقبال العمالة الأجنبية، وأكثر ما يقلقهم هو إمكانية الحصول على فرص عمل في الهند، إضافة إلى معضلات أخرى قد يواجهونها عند عودتهم، وتعي الحكومة الهندية تماماً حجم هذه المشاكل والأزمات المعقدة (قدورة، ص ٤١١).

وعلى الرغم من الدور الذي لعتبه العمالة الهندية بدول مجلس التعاون الخليجي في تنفيذ عدد كبير من المشروعات، فإن هذا العدد الكبير من العمالة الهندية كان له بعض التداعيات الأمنية التي انعكست بالسلب على العلاقات الخليجية الهندية. فمن ناحية، يمكن الإشارة إلى دور العمالة الهندية في انتشار بعض مظاهر الجريمة المنظمة، ومن ذلك تهريب المعادن النفيسة والاتجار بالمخدرات. وقد ألقت الأجهزة الأمنية في دول خليجية عدة القبض على عدة عصابات تهريب وتزييف العملة يقود أنشطتها هنود (عرفة، ص ٧٧).

في بعض الأحيان أسهم التواجد الهندي بدول مجلس التعاون الخليجي في إثارة بعض القلاقل، ومن ذلك أعمال الشغب التي حدثت بين الهندوس والمسلمين عقب تدمير المسجد البابري بالهند. كما أصدرت المملكة العربية السعودية في يونيو ١٩٩٦ أوامر تقضي بعدم استقدام أي من العمال الهندوس للعمل بالمملكة والاكتفاء بالعمال المسلمين والمسيحيين. وهو ما انعكس على العلاقات بين الطرفين (عرفة، ص ٧٨).

وقد دفعت هذه الأعداد المتزايدة للعمالة الهندية في الخليج، البعض إلى الحديث عن انعكاسات ذلك، ومنها ما يحذر منه البعض "تهنيد الخليج"، مما يدفع بدول الخليج إلى تغيير دساتيرها، وكذلك أثر استخدام الأسر الخليجية لمربيات هنديات على تنشئة الأطفال من حيث التأثير على النظام القيمي السائد مثل انتشار بعض الألفاظ الهندية وبعض الكلمات. أما المشكلة الأهم فهي مشكلة البطالة في الخليج، والآثار السلبية للعمالة الماهرة الوافدة من الهند (عرفة، ص ٧٩ – ٨٠).

وتعاني نسبة كبيرة من العمال الهنود شبه المهرة وغير المهرة في الخليج ظروفاً قاسية وحرماناً من حقوق العمل الأساسية. حيث يعمل معظم الأيدي العاملة الهندية المنخرطة في القطاع الخاص في الخليج بموجب نظام الكفالة، فما يزال نظام الكفالة يربط ترخيص إقامة العامل الأجنبي بكفيل (بثياغودا، ص ٢ – ٣). وتعاني بعض العاملات المنزليات من غياب الحماية القانونية، وتواجه بعض العمالة مجموعة من الانتهاكات، بما في ذلك العمل الزائد والحرمان من الطعام والحبس القسري والإساءة النفسية والجسدية واللفظية والجنسي (بثياغودا، ص ٢). وغالباً ما ينتهي المطاف بالعاملين في مشاريع البنى التحتية ومشاريع التطوير بالعيش في معسكرات عمل مكتظة مع مرافق غير مناسبة

وظروف عمل قاسية، حيث يعجزون عن المشاركة في الأنشطة الاجتماعية والثقافية. وقد أكد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن العمال الأجانب في دول مجلس التعاون الخليجي يتعرضون للإساءة التي تنبع من العنصرية والاستبعاد الاجتماعي وغياب المسؤولية وإساءة استخدام أرباب العمل لسلطتهم ، (بثياغودا، ص ٣).

ولكن الحكومة الهندية بدأت بالاهتمام في شؤون الشتات عبر مذكرات التفاهم مع دول مجلس التعاون الخليجي، ولعل الاهتمام الأكبر منح للشتات عندما جعلهم رئيس الوزراء محور زيارته إلى دول الخليج في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦، وتخللها خطاب أطلقه في ملعب يضم ٥٠ ألف هندي مغترب. ونظراً إلى أن النسبة الكبرى من الحضور كانت من ولاية كيرلا تكلم رئيس الوزراء بلغة المالا يا لام وأعلن أن الإمارات العربية المتحدة قد خصصت قطعة من الأرض لبناء معبد هندوسي في أبو ظبي. وقد تم تصوير بناء المعبد كشكل من أشكال التكريم للشتات. وعندما زارت وزير المغتربين في حكومة مودي سلطة عمان في العام ٢٠١٥ أدلت ببيان اعتبرت الشتات الهندي من أولويات حكومة مودي، وفي العام ٢٠١٥ ترأست وزيرة الشؤون الخارجية الاجتماع الوزاري الأول لجامعة الدول العربية والهند الذي وصفته الوزارة بأنه محوري لمصالحنا ذاكرةً قضايا الشتات بالإضافة إلى أمن الطاقة (بثياغودا، ص ٥).

وإن المنظور المسيطر على العلاقات الخليجية – الهندية كمحدد رئيسي، فيبرز في أنه كان المنظور الواقعي هو المنهج المسيطر على توجيه مسار العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة، وذلك من خلال التركيز على اعتبارات الرشادة وحجم المصالح المتوقعة بينهما، ولكن لا يمكننا أن ننكر الميراث الإيجابي من العلاقات الخليجية الهندية يشكل أساساً منهماً في واقع العلاقات وآفاقها المستقبلية.

- استمرار النمو الاقتصادي الهندي والحاجة لإمدادات الطاقة من الخليج بأسعار معقولة
- تقوية النفوذ في الشرق الأوسط (سياسة الطوفان غرباً)
- ضمان استيعاب منطقة الخليج للعمالة الهندية لاستمرار النمو الاقتصادي.
- المصالح والمنافع الأمنية، حيث أن منطقة الخليج قد تزود الهند بعازل استراتيجي في مواجهة السياسات التي تعمل ضد المصالح الهندية.

خلاصة

تميزت العلاقات بين منطقة الخليج العربي والهند بارتباط تاريخي واستراتيجي عميق، حيث لعبت الجغرافيا والديموغرافيا والتجارة والأمن دوراً محورياً في تشكيل هذه العلاقة. وقد ازدادت هذه

الروابط قوة مع الطفرة النفطية وتزايد تدفق العمالة الهندية إلى الخليج، مما جعل الطاقة والعمالة والتكنولوجيا عوامل رئيسة لتعزيز الشراكة بين الجانبين. منذ استقلال الهند، أرسى القادة الهنود، بدءاً من جواهر لال نهرو، أسساً متينة لتطوير العلاقات مع العالم العربي، مستفيدين من المنصات الدولية مثل مؤتمر باندونغ لتحقيق تعاون غير منحاز (الدعمي، ص ٣١). وتتعدد الفرص المتاحة لتعزيز العلاقات بين الهند ودول الخليج العربي، حيث يظهر أن العامل الاقتصادي قد شكل أحد الدوافع الأساسية للتعاون بين الجانبين (عبد الباقي، ٢٢ مارس ٢٠٢١).

وفي السياق الحالي، أصبحت الهند واحدة من أكبر مستوردي الطاقة من الخليج، ما عزز مكانتها كشريك استراتيجي رئيسي لدول المنطقة، إلى جانب الولايات المتحدة والصين. ومع ذلك، تظل العلاقات الهندية الخليجية تواجه تحديات إقليمية مهمة، منها تنامي النفوذ الصيني عبر مشروع الحزام والطريق، واستمرار العلاقات التقليدية القوية بين دول الخليج وباكستان، إضافة إلى التقارب الهندي الإيراني الذي يثير قلق بعض دول الخليج (قدورة، ص ٢٠٠).

وعلى الرغم من هذه التحديات، تسعى الهند، خاصة في ظل حكومة مودي، إلى صياغة سياسة خارجية أكثر توازناً وانفتاحاً في الشرق الأوسط، متجنبة الانحياز لطرف على حساب آخر. يبرز التعاون الثلاثي بين الهند وإسرائيل والولايات المتحدة كمحور جديد لتعزيز التوازن الدبلوماسي في المنطقة. من جهة أخرى، يمكن لدول الخليج توظيف هذا التعاون لتوسيع العلاقات الثقافية والاقتصادية، مع التركيز على حماية حقوق المسلمين في الهند وتطوير مشاريع اقتصادية مستدامة تساهم في تعزيز الروابط بين الطرفين.

وفي الختام، تشهد العلاقات الهندية الخليجية تحولاً ملحوظاً يتجاوز المجالات التقليدية للتجارة والطاقة ليشمل الأمن والدفاع. يعكس هذا التحول إدراك الهند لأهمية استقرار الخليج بالنسبة لأمنها القومي واقتصادها. ومع تطور سياستها الخارجية نحو مزيد من الانفتاح والتوازن، تبدو الهند مستعدة لبناء شراكات مستدامة تعزز مصالحها ومصالح دول الخليج العربي في آن واحد.

المصادر والمراجع

١. The White House. (٢٠١٧). National security strategy of the United States of America. pp. ٤٦-٤٧. Retrieved August ٥, ٢٠٢٠, from https://bit.ly/٢CzLLd٧
٢. Naufal, G. (٢٠١٥). The economics of migration in the Gulf Cooperation Council countries. In B. R. Chiswick & P. W. Miller (Eds.), Handbook of

the economics of international migration (Vol. ١). North-Holland. Retrieved from http://bit.ly/٢mIw٢FC

٣. Pethiyagoda, K. (٢٠١٧). India-GCC relations: Delhi's strategic opportunity. Brookings Doha Center Analysis Paper. Retrieved from https://bit.ly/٣g٢EDZX

٤. Parmar, S. S. (٢٠١٢). The maritime dimension in India's national strategy. In K. Venkatshamy & P. George (Eds.), Grand strategy for India: ٢٠٢٠ and beyond (pp. [insert page range]). New Delhi: Institute for Defence Studies & Analyses.

٥.بثياغودا. (٢٠١٧، نوفمبر) .حماية العمال الهنود في الخليج؛ ما يمكن أن تفعله نيودلهي .مركز بروكنجز، الدوحة. ص ٢–٣. تم استرجاعه من https://brook.gs/٣g٧pqHe

٦.لو سمعان، ج. (٢٠١٩، أغسطس ٢٨) .منطق التقارب بين الهند والخليج العربي .مركز كارنجي، قطر، الدوحة. تم استرجاعه من http://bit.ly/٢UXzHvk

٧.محمد، خ. ع. (٢٠٠٩، يونيو ٢٩) .العلاقات الخليجية الهندية: دراسة في واقع العلاقات ومستقبلها .حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

٨.معط الله، س .(٢٠٢٠) .العمالة الهندية في دول الخليج العربية: محدداتها الداخلية ودوافعها الخارجية .في كتاب جماعي: العرب والهند؛ تحولات العلاقة مع قوة ناشئة ومستقبلها (ط١). الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

٩.الندوي، س. س .(٢٠٠٨) .العلاقات العربية الهندية (ترجمة: أ. م. عبد الرحمن). القاهرة: المركز القومي للترجمة.

١٠. الحمدي، ص. ف .(٢٠٠٢) .صفحات من تاريخ الخليج العربي الحديث .لندن: دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع.

١١. العلي، ع. س. ع .(٢٠١١) .تجليات الهند في الفنون الإبداعية العُمانية: الشعر – الفن – الرواية – الحكايات الشعبية والأساطير .في: كتاب جماعي من أعمال الندوة الدولية: عُمان والهند... آفاق وحضارة (ط١). مسقط: جامعة السلطان قابوس.

١٢. غازي، ع. ع. ع. (٢٠٢٠، أغسطس) . *العلاقات الهندية الخليجية منذ استقلال الهند في عام ١٩٤٧* .ورقة بحثية غير منشورة، الدوحة.

١٣. قدورة، ع .(٢٠٢٠) . *الأهمية الجيوبوليتيكية للخليج في استراتيجية الهند* .في كتاب جماعي: العرب والهند؛ تحولات العلاقة مع قوة ناشئة ومستقبلها (ط١). الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

١٤. عبد الباقي، ف. (٢٠٢١، مارس ٢٢) . *العلاقات الهندية الخليجية بين الفرص والتحديات* . المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية. تم استرجاعه من العلاقات الهندية الخليجية بين الفرص والتحديات – المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية.

١٥. خزار، ف. م .(٢٠١٤) . *الأبعاد الجيوستراتيجية لعلاقات الهند بدول مجلس التعاون الخليجي وآفاقها المستقبلية* .مركز دراسات البصرة والخليج العربي، جامعة البصرة، ٤٢.(٢-١)

١٦. بثياغودا، ك. (٢٠١٧، فبراير). *العلاقات بين الهند ودول مجلس التعاون الخليجي: فرصة إستراتيجية لدلهي* .دراسة تحليلية، مركز بروكنجز، الدوحة.

١٧. أبو سعدة، م. (٢٠١٨، يونيو ٤) .*عام بعد حصار قطر... التداعيات والمسارات المستقبلية* . المعهد المصري للدراسات.

١٨. أحمد، م. آ. (٢٠١١، يناير) .*العلاقات الثقافية بين الهند والعالم العربي* .مجلة العربي، ٦٢٦. تم استرجاعه في ٨ أغسطس ٢٠٢٠، من https://bit.ly/٣h١hVTn

١٩. الدعمي، م. (٢٠٠٥، أبريل). *آفاق العلاقات الهندية الخليجية* .مجلة الدبلوماسي، جامعة بغداد، العدد ٢٣.

٢٠. قومار، م. م. (٢٠١٨، فبراير) .*العلاقات الهندية السعودية* (ترجمة: ع. الحميد). مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية.

٢١. سعد، م. ع .(٢٠١١) . *الهنود في الجيش العُماني (١٧٤١ – ١٩٧٠م) في ضوء الوثائق البريطانية* .في: كتاب جماعي من أعمال الندوة الدولية: عُمان والهند... آفاق وحضارة (ط١). مسقط: جامعة السلطان قابوس.

٢٢. شلش، م. (٢٠٢٣، أكتوبر ٣) .*السياسات الهندية في الشرق الأوسط* .مركز الدراسات العربية الأوراسية.

٢٣. الفياض، م. ع .(٢٠١٣) .*الجالية الهندية والإمامة الإباضية في عُمان... دراسة في العلاقات المتبادلة بينهما في نماذج من التاريخ العماني بين عامي ١٨٦٨ – ١٩٢٠* .مجلة الخليج العربي، ٤١.(٢-١)

٢٤. كامروا، م .(٢٠١٠) .*علاقات الخليج الدولية* .مركز الدراسات الدولية والإقليمية، جامعة جورج تاون، الدوحة.

٢٥. البوسعيدي، م. ب. خ. ب. م .(١٩٨٤) .*كتاب لباب الآثار: الواردة على الأولين والمتأخرين الأخيار* (تحقيق: ع. شلبي). مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة.

٢٦. النداوي، م .(٢٠١٧) .*العلاقات الاقتصادية بين الهند ودول الخليج: الواقع والتحديات والفرص* .مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة.

٢٧. التميمي، ن. (٢٠١٦، أبريل ٣) .*العلاقات الهندية الخليجية: هل تصبح الهند الصين الجديدة؟* .مركز الجزيرة للدراساتhttps://٢u.pw/VuxUF .

٢٨. السعدي، ن. ب. س .(٢٠٢٠) .*الجالية الهندية في منطقة الخليج العربي قبل الطفرة النفطية: دراسة في جذور علاقة الهند بالخليج* .في كتاب جماعي: العرب والهند؛ تحولات العلاقة مع قوة ناشئة ومستقبلها (ط١). الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

٢٩. القاسمي، ن. م .(١٩٩٦) .*الوجود الهندي في الخليج العربي (١٨٢٠ – ١٩٤٧م)* .الشارقة: منشورات دائرة الثقافة والإعلام.

٣٠. وكالة الأنباء الكويتية (كونا). (٢٠١٨، فبراير ١١) .*سلطنة عمان والهند توقعان اتفاقات مشتركة في عدة مجالات* .تم استرجاعه في ٦ أغسطس ٢٠٢٠، من https://bit.ly/٣iHX٨of

٣١. Panda, A. (٢٠١٤, February ٢٧). India and Saudi Arabia sign defense cooperation pact. The Diplomat. Retrieved from http://bit.ly/١PpgNV٨

٣٢. Gulf News. (٢٠١٥, August ١٣). Modi visit to boost trade ties between India and the UAE. Retrieved from http://bit.ly/١IX٥mDC